رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني:

تكامل السياسات الاقتصادية والمالية للدولة «حجر الزاوية» لعبور الأزمة العالمية

على الرغم من أن الأزمة الاقتصادية العالمية وما تحمله من جوانب سلبية من تدهور اقتصادي عالمي غير مسبوق، إلا أن هناك جانبا ايجابيا للازمة يتمثل في ظهور اقتصاديات منافسة كما يقول **الدكتور مهندس نادر رياض** رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني ورئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية أنه على الجانب الايجابي هناك اقتصاديات سوف تنافس وبقوة الاقتصاد الأمريكي الذي أهدر موارده وبدد اقتصادياته في مغامرات عسكرية عديدة ، وذلك من خلال القوة المتنامية للاتحاد الأوروبي، والذي يقع مركزه في مقدمة الصف الأول المؤهل لذلك يليه الاقتصاد الياباني ودخول روسيا كقوة صاعدة ومتنامية يليها الاقتصاد الصيني بآلياته الاقتصادية. أما عن مدى تجاوز الاقتصاد المصري للازمة المالية العالمية ، فيقدم **د. نادر رياض** عدد من الإجراءات لتجاوز الأزمة المالية العالمية في حدودها الدنيا دون أن يتعرض الاقتصاد المصري لأي صدمات مؤثرة فمثلاً على المدى القصير يري ضرورة إحكام سيطرة البنك المركزي علي أداء البنوك ترشيداً للسياسة المصرفية والحفاظ على أموال المودعين مع توفير السياسة الجاذبة لتمويل الاستثمارات الآمنة وإيجاد آلية لإعادة جدولة الديون للقطاع الصناعي وشركات التشييد والبناء بشرط استيفاء شروط الملاءة مقابل نقص السيولة ، وذلك للتقليل من معدلات التعثر لظروف خارجة عن ارادة تلك المؤسسات والحفاظ على العمالة فى ظل توافر باقي عناصر النجاح لتلك الشركات ، وكذلك إعادة النظر في تخفيض أسعار الطاقة للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وذلك لخفض الكلفة الصناعية وخفض أسعار المنتجات في مواجهة الأزمة وعلى المدى المتوسط يطالب د. رياض بإعادة قيد الشركات بالبورصة والتي تم شطبها لقلة حالات التداول علي أسهمها فالأسهم المملوكة للمصريين هي عنصر استقرار للبورصة في مواجهة رأس المال الأجنبي واستكمال مشروعات البنية الأساسية وعلي رأسها السكة وكذلك استكمال المشروعات التى تتوفر لها عناصر النجاح والمملوكة للدولة مثل فوسفات أبو طرطور وتوجيه البنك المركزي لاعتماد آليات وكيانات اقتصادية تشتري الديون البنكية المتعثرة بأسعار مناسبة واقتضاء قيمتها من المدينين سيء الأداء .

د. م. نادر رياض

أما على المدى الطويل فيؤكد **د. نادر رياض** انه لا بد من دعم الأنشطة ذات الأهمية الإستراتيجية التي تأثرت سلباً بالأزمة الاقتصادية وتوجيه الدعم لها مقابل استحواذ الدولة علي أنصبه من أسهمها تقابل قيمة الدعم و استكمال سياسة الدولة في الإصلاح التشريعي الاقتصادي الذي يتصل بالمؤثرات الاقتصادية مثل التحكيم فى قضايا حماية الملكية الفكرية والدوائر القضائية الاقتصادية لمحاربة التضخم والبطء الاقتصادي .

وأشار إلى أنه على الرغم من تراجع النشاط العقاري والتمويل العقاري ورغم صعوبة التمويل الصناعي إلا أن الاقتصاد المصري سيشهد نموا ملحوظا يتزامن مع تباطؤ الاقتصاد الخليجي والعربي خاصة في الدول التي يشكل فيها الاستثمار العقاري الجانب الأكبر .

جريدة الاهرام (صفحة ١٩ - ٢٠٠٩/٤/٦)

رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية:

الرقابة على البنوك وجدولة ديون المصانع وتخفيض أسعار الطاقة مثلث الخروج من الأزمة المالية

تأسيس كيانات اقتصادية لإعادة هيكلة المشروعات المتعثرة

إعادة قيد الشركات المشطوبة من البورصة لإنعاش السوق

د. نادر رياض

على الرغم من أن الأزمة الاقتصادية العالمية وما تحمله علي الجانب السلبي من تدهور اقتصادي عالمي غير مسبوق تمتد سحبها الداكنة لتصل إلى منطقتنا فى دول الشرق الأوسط البعيدة كل البعد عن أسباب الأزمة إلا أن هناك جانبا ايجابيا للازمة يتمثل في ظهور وتبلور اقتصاديات منافسة.

حول مدى تجاوز الاقتصاد المصرى للأزمة المالية العالمية يقول الدكتور مهندس نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية ورئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى لاشك أنه على الجانب الايجابى هناك اقتصاديات سوف تنافس وبقوة الاقتصاد الأمريكى الذي أهدر موارده وبدد اقتصادياته في مغامرات عسكرية عديدة وذلك من خلال القوة المتنامية للاتحاد الأوروبي والذي يقع مركزه في مقدمة الصف الأول المؤهل لذلك يليه الاقتصاد الياباني ودخول روسيا كقوة صاعدة ومتنامية يليها الاقتصاد الصيني بالياته الاقتصادية الجرارة .

وفى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التى نحياها الآن حيث تحرص كل دولة من دول الاقتصاد الحر على إسقاط كل الأقنعة والاندفاع نحو دعم البنوك وصناعات السيارات التى تقف على شفا الانهيار وذلك بضخ أموال لها واحتساب تلك الأموال كمشاركة منها في رأس المال تتحمل تبعاته خسارة كانت أم ربحاً مثلها مثل أى شريك آخر له نفس الحقوق والواجبات كما لو أن الدعم الذى يمارسه الغرب ليس من الكلمات سيئة السمعة كما كانوا قد لقنونا به من قبل.

وبينما الولايات المتحدة وأكثر دول العالم قد عمدت إلى ضخ أموال فى صناعات السيارات المختلفة كل بحسب حجم أزمتها المالية مولدة بذلك مشكلة عدم مساواة بين تلك الشركات مما ينجم عنه موجات مرتدة قوامها عدم الرضا عن الدعم حجماً وأداء وكونه دعماً خالصاً أو قرضاً يتبع برامج سداد مختلف حولها أيضاً.

إلا أنه على الجانب الآخر أتتنا ألمانيا بنمط جديد غير مسبوق من نوعه لدعم صناعات السيارات فى أزمتها المالية الملحة حيث أعلنت ألمانيا عن دعم غير مسترد قيمته ٢٥٠٠يورو فى صورة صك مالى يسلم لكل صاحب سيارة قديمة أو متقادمة يزيد عمرها على ١٢ سنة إلى ورش التكهين وتحطيم السيارات توطئة لتدويرها.

أما عن مدى تجاوز الاقتصاد المصرى للأزمة المالية العالمية فمع تقديرى لكل ما أثير حول الآثار المتوقعة للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى من آراء مختلف حولها أرى كرجل صناعة أن هناك عدد من الإجراءات المقترحة لتجاوز الأزمة المالية العالمية فى حدودها الدنيا دون أن يتعرض الاقتصاد المصرى لأى صدمات مؤثرة.

ألمانيا طرحت نموذجا فريدا لمساندة السيارات

أولاً:على المدى القصير:

١-إحكام سيطرة البنك المركزي علي أداء البنوك ترشيداً للسياسة المصرفية والحفاظ على أموال المودعين مع توفير السياسة الجاذبة لتمويل الاستثمارات الآمنة.

٢-إيجاد آلية لإعادة جدولة الديون للقطاع الصناعي والتشييد والبناء بشرط استيفاء شروط الملاءة مقابل نقص السيولة وذلك للتقليل من معدلات التعثر لظروف خارجة عن إرادة تلك المؤسسات والحفاظ على العمالة فى ظل توافر باقى عناصر النجاح لتلك الشركات.

٣- النظر في تخفيض أسعار الطاقة للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وذلك لخفض الكلفة الصناعية وخفض أسعار المنتجات في مواجهة الأزمة وخلال احتدامها.

ثانياً : على المدى المتوسط:

١- إعادة الشركات للقيد بالبورصة والتي تم شطبها لقلة حالات التداول علي أسهمها إذ ثبت أن الأسهم المملوكة للمصريين هي عنصر استقرار للبورصة في مواجهة رأس المال الأجنبي وهو ما يسهم ذلك فى دعم أداء البورصة المصرية في مواجهة رأس المال الأجنبي المغامر.

٢- استكمال مشروعات البنية الأساسية وعلي رأسها السكة الحديد باعتبار أن فى دعم هذا المرفق الحيوى المهم وصولاً به لتحقيق قدر ملموس من الطموحات القومية المعلقة عليه حل لكثير من مشاكل الصناعة فى مرحلتها الحالية ولما لأثره البالغ فى دعم لأداء الاقتصاد المصري.

٣- استكمال المشروعات التى تتوافر لها عناصر النجاح والمملوكة للدولة مثل فوسفات أبوطرطور لاسيما فى ظل جدوى الاستفادة من ارتفاع أسعار الفوسفات عالميا والتي زادت من ١٧ دولارا للطن عام ٢٠٠٤ لتصل إلي ما بين ٨٠ و١٠٠دولار هذا العام.

٤- توجيه البنك المركزي لاعتماد آليات وكيانات اقتصادية تشتري الديون البنكية المتعثرة بأسعار مناسبة واقتضاء قيمتها من المدينين سيئ الأداء تجنبا لوقوف البنوك في موضع الخصومة العلنية أمام المحاكم في مقابلة عملائها,ولا شك أن لهذا أبلغ الأثر فى تحسين صورة البنوك أمام كافة العملاء وتشجيع الكيانات الاقتصادية التي لا تتعامل مع البنوك وذلك لتطبيق تلك السياسة المطبقة عالمياً بالمصارف الأجنبية.

ثالثاً:على المدى الطويل:

١-دعم الأنشطة ذات الأهمية الإستراتيجية التي تأثرت سلباً بالأزمة الاقتصادية وتوجيه الدعم لها مقابل استحواذ الدولة علي أنصبه من أسهمها تقابل قيمة الدعم وذلك للخروج بها من الأزمة مع تحقيق عائد يقابل استثمار الدولة لصالح الخزانة.

٢- استكمال سياسة الدولة في الإصلاح الاقتصادي وذلك لدعم التنمية الاقتصادية وتخطى الأزمة.

٣- استكمال سياسة الدولة في الإصلاح التشريعي الذي يتصل بالمؤثرات الاقتصادية مثل التحكيم فى قضايا حماية الملكية الفكرية والدوائر القضائية الاقتصادية لمحاربة التضخم والبطء الاقتصادى بقى أن نشير إلى ضرورة توجيه وحسن الاستفادة من أوجه الدعم الدولى من اليابان والاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الأمريكية لدعم دول الشرق الأوسط وأفريقيا.

وعلى كل دولة تقع عليها مسئولية دعم صناعاتها ومواطنيها وفقرائها بالصورة التي تراها مثلى وإذا كان الأمر دعماً فليكن دعماً عادلاً وليكن ضخه فى أول المنظومة ليستفيد منه الجميع.

فالبعض يفضل البدء بمنظومة التنمية الاجتماعية التى تستهدف الألف قرية الأكثر فقراً على خريطة الرقعة الزراعية المصرية على امتدادها على أن يبدأ بعدد ١٥٠ قرية الأكثر حدة فى فقرها يتم التوسع بعد ذلك ليشمل الألف قرية.

وهنا قد يعلو صوت أكثر حدة وأشد نبرة ليقول إن الأولوية فى مواجهة خطر الفقر في أول المنظومة وليكن بتخصيص دعم يسمى مثلاً دعم الرئيس مبارك ولتكن قيمته ٢٠٠ جنيه يوجه للفئات من الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر ويقل دخلهم عن قدر محدد مما يسمح لهؤلاء الأفراد بمساحة من التصرف باقتضاء احتياجاتهم الأساسية طبقاً لما يرونه من أولويات ، وأن فى هذا مدعاة لمواجهة المشكلة بصورة فورية بمعنى أن أى استثمار يضخ لابد أن يكون له مردود اقتصادى ذو جدوى بالقيمة الحسابية القابلة للقياس .وهنا قد يعلو صوت جديد منادياً بأن كلمة الدعم قد أسقطت من حساباتنا منذ أن تحولنا عن الاقتصاد الشمولى وتوجهنا للاقتصاد الحر وبذا يجب رفض كل ما يمكن تسميته دعما من مترادفات الحلول الاقتصادية.

ويبقى فى النهاية أن سياسة الدولة فى إطلاق خطة شاملة للإصلاح على اختلاف محاورها وعلى وجه الخصوص الإصلاح الضريبى والإصلاح الديمقراطى وإطلاق الحريات والإصلاح التشريعى والإصلاح التعليمى والإصلاح الاقتصادى و الإصلاح الاجتماعى والإصلاح الهيكلى لكوادر الدولة والتصدى للفساد والبيروقراطية مع الاهتمام المكثف بتوفير المناخ الصالح للتنمية الصناعية والاستثمار.

كل ذلك من شأنه أن يحسن من الأداء الاقتصادى ويطلق المؤشرات الاقتصادية بصورة تصاعدية متنامية.

■ محمد حماد

جريدة الاهرام (الطبعة العربية - صفحة ١٧ - ٢٠٠٩/٤/١٢)